مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

أثر تطبيق الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية على نوعية الخدمات المحلية

Impact of the application of e-management within local communities on the quality of local services

الطالبة. سعيدة جوي
jouisaida@gmail.com
أ.د رياض بوريش
bouricher@yahoo.fr
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3

تاريخ الإرسال: 22–05–2019 **تاريخ القبول: 01–06–2021**

I. الملخص:

تعتبر الجماعات المحلية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري الجزائري حيث تربط القاعدة بالمركز تعنى بتسيير الشؤون المحلية في ظل توزيع الوظيفة الإدارية بينها وبين السلطة المركزية، حظيت باهتمام الباحثين والدارسين والسياسيين والمصلحين من اجل جعلها إدارة ديناميكية متطورة لتتخلى بذلك عن الأساليب التقليدية المعمول بها وتواكب التطورات الحاصلة في بيئتها لذا سعت الدولة الجزائرية إلى تبني العديد من الإصلاحات تماشيا مع هذه المتغيرات لذا كان تطبيق الإدارة الالكترونية على المستوى المحلي حتمية ضرورية فرضتها الثورة التكنولوجية من اجل إحداث نقلة نوعية وكمية في الخدمة المحلية وإصلاح الممارسات الوظيفية لذا أخذت الوزارة الوصية جل الإجراءات والتدابير من

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

اجل الإسراع في تطبيقها وتعميمها فكانت هناك مجموعة من الانجازات على ارض الواقع تعبر عن حصيلة هذه الحتمية تم دراستها من خلال أربعة محاور.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الإدارة الالكترونية، الخدمة العمومية، تطبيقات الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية

I. ABSTRACT:

Local groups are the main cell in the Algerian administrative organization, where al-Qaeda is linked to the center concerned with the management of local affairs in the light of the distribution of administrative function between them and the central authority, received the attention of researchers, scholars, politicians and reformers in order to make it a dynamic management developed to abandon the traditional methods in force and keep pace with the developments in its environment, so the Algerian state sought to adopt many reforms in line with these variables, so the application of electronic management at the local level was inevitable and imposed by necessity imposed by the necessity of the electronic administration at the local level. The technological revolution in order to bring about a qualitative and quantitative shift in local service and reform of functional practices, so the Ministry took the will of all the procedures and measures in order to speed up its application and generalization, there was a set of achievements on the ground reflecting the outcome of this imperative was studied through four axes.

Keywords: Local communities, e-management, public service, e-management applications within Local communities.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

المقدمـــة:

عانت الجماعات المحلية العديد من المشاكل الإدارية المتجذرة في خضمها البيروقراطية والروتين الوظيفي ومظاهر الفساد المختلفة فمن أجل القضاء عليها برمجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مختلف الجوانب منها ما هو قانوني وسياسي منها ما هو إداري واقتصادي من بين هذه الإصلاحات التي تم تسليط الضوء عليها هو الإصلاح الإداري من جانب تطبيق الإدارة الالكترونية للتغير الأساليب العمل التقليدية وتحقيق الشفافية والارتقاء بخدماتها المحلية وتغيير في شكل الوظيفة الممارسة وعليه سنتناول ما تم تحقيقه في ظل هذا الإصلاح والآثار المترتبة عنه وهنا تكمن أهمية البحث رغم اتساع هذا الموضوع وتعدد متغيراته لكن بطرح الإشكالية سنحدد ملامحه الأساسية والمتمثلة في ما هي المشاريع المحققة من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية والآثار المترتبة عن ذلك؟.

من بين الفرضيات التي نأخذ بها هي : إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة الكترونية سيؤدي إلى تغيير في شكل الوظيفة والخدمة معا.

عليه فالمنهج الذي سنتناولة هو المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة محل الدراسة ومنها سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية

1: ماهية الإدارة الالكترونية والجماعات المحلية والخدمات العمومية:

11– تعريف الإدارة الالكترونية:

عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف **البنك الدولي** بأنها مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المجتمع

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

المدني[1] بأنها "منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في عصر العولمة والتغير المستمر[2]

الإدارة الالكترونية هي "عملية إدارية قائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشيكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من اجل تحقيق أهداف الإدارة[3].

1–2 تعريف الجماعات المحلية:

تعرف الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري في الدولة، والهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول آجالها وبغيت التجسيد الأمثل للأهداف اللامركزية أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ بعين الاعتبار امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية من جهة أخرى، وفي الغالب يعتبر عنصر التنمية المحلية أهم هذه الصلاحيات [4].

---

[1]- Riadh, Bouriche, "Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance", participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine- Algérie, organize les 18/19 avril 2009, P 3.

[2]– محمد محمود المكاوي: **الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر والقانون، بدون بلد النشر، 2011، ص19.

[3]– محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، عمان: دار المسيرة للنشر، 2009، ص43.

[4]– بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 10، 2010 ن ص 161.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

"إن تعبير الجماعات المحلية هو تعبير اصطلاحي يراد به الهيئات الإقليمية المعترف بها قانونيا والمخول لها إدارة وتسيير المرافق المحلية العامة من خلال توزيع السلطة في ظل اللامركزية أي في ظل الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المنتخبة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد إليها تحت رقابة السلطات المركزية".[1]

"تعتبر الجماعات المحلية شخصية معنوية من أشخاص القانون العام تنشأ عن طريق اعتماد أسلوب اللامركزية الإقليمية، حيث تختص بتسيير الشؤون المحلية عن طريق أجهزة منتخبة".[2]

"وتعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[3]

هناك من يعرف الجماعات المحلية على أنها "مناطق محددة تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية".[4]

---

[1]–Smail Hammdaoui, **les ressources fiscales des collectivités locales**, mémoire de fin d'études ledf 1986, p 02.

[2]–Agathe Van Long, **Dictionnaire de droit administratif**, dalloz,3éme édition, 2003, p 32.

[3]– لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 07، (فيفري2005).

[4]– رفعت احمد السبع، **علم الإدارة العامة والإدارة العامة**، ترجمة كمال دسوقي، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 70.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

وعرفت الجماعات الحضرية والقروية بالمملكة المغربية بأنها: "الوحدات الترابية الداخلة في حكم القانون العام تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[1]

هي عبارة عن "مجموعة من السكان يقتسمون حدودا ترابية من خريطة معينة من خريطة الدولة ويتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية واقتصادية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في التنظيم الشؤون العامة للجماعة وتساعدها في تنظيم شؤونهم الخاصة، بحيث تعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من اجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الأقاليم ومع الجهة على المستوى الوطني".[2]

تعتبر الجماعات المحلية التجسيد الفعلي للامركزية الإقليمية في الجزائر إذا نصت المادتين 16–17 من الدستور الجزائري المعدل في سنة 2016على ما يلي "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية[3]، يمثل المجلس المنتخب قاعدة للامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية[4] وهذا يعني أن الجماعة تدل على الروابط الموجودة بين سكانها أو التضامن المحلي، فيما تشير الإقليمية

[1]– بوجمعة بوعزاوي، التنظيم الإداري (**الإدارة المركزية للدولة، الجماعات الترابية**)، (المملكة المغربية، الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013)، ص 77.

[2]– أسامة خيري، **الإدارة العامة**، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 113.

[3]– المادة 16من القانون رقم 16–01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـــ 06 مارس 2016 يتضمن تعديل الدستور الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 08.

[4]– المادة 17 من نفس القانون .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

أن تمارس اختصاصاتها على إقليم محدد، أما القاعدية اعتبرها بمثابة الخلية القاعدية وأساس التنظيم الإداري اللامركزي .[1]

إن المؤسس الدستوري والمشرع على حد سواء كان حذرين عند تكيف الطابع القانوني لكل من البلدية والولاية، فإذا كانت النصوص الأولى تنص على أن البلدية والولاية تتمتعان بالاستقلال المالي والإداري وتشكلان هيئة إقليمية لامركزية ثم ما فتئ أن تراجع المشرع في النصوص الأخيرة لسنتي 2011–2012 واعترف لهما بالاستقلال الإداري دون المالي وبالذمة المالية المستقلة كما أكد كذلك على أن كلا من البلدية والولاية بالرغم أنهما جماعتين إقليميتين مستقلتين، إلا أنهما تشكلان كذلك مقاطعتين إداريتين سواء من حيث كيفية ممارسة الاختصاصات الموكلة لهما أو من حيث تحديد ماهيتهما صراحة بموجب النص[2].

وهناك من يعتبر الجماعات المحلية" شخصيات معنوية تمثيلية مثلة في البلدية والولاية أو المصالح اللامركزية كالمديريات القطاعية التي تتكفل بتسيير وتطوير قطاع معين كالبناء السكن والصحة والتربية والنقل والاتصالات، كما أن هذه المصالح امتداد للسلطة المركزية على المستوى المحلي". [3]

المقاربات النظرية الحديثة لإدارة الجماعات المحلية

[1]– بوحميدة عطاء الله، **معالجة اللامركزية الإدارية في التشريع والتنظيم**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، جامعة الجزائر، 2005، ص 71.

[2]– أحمد سويقات، **الجماعات الإقليمية ووحدة إقليم الدولة في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 14، جانفي 2016، ص ص 60–61.

[3]– عبد الحميد قرفي، **الإدارة الجزائري مقارنة سيسيولوجية**، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2001)، ص79 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

ويمكن حصرها في المقاربات الآتية:

–المقاربة التشاركية

تشكل المقاربة التشاركية مفهوما جديدا للتسيير المحلي، للتخطيط للتنمية المحلية واستدامة المشاريع التنموية، كما أنها تشكل خطابا نقديا جديدا لممارسة الماضي القائمة على الفعل الواحد من جانب السلطة دون إشراك الآخرين في الشأن العام المحلي، وخاصة منه فيما يتعلق بالشأن المحلي، ومن منظور هذه المقاربة الجديدة فإن الفعل التنموي القديم اتسم دائما بغياب ذلك التفاعل من جانب المواطنين مما عرض الكثير من البرامج والخطط التنموية للفشل، فغياب التفاعل يعني غياب تحمل المسؤولية من جانب المواطن المحلي الذي كان دائما دوره سلبيا. كما تشكل المقاربة التشاركية الإطار الجديد للمقاربات التنموية المحلية والذي يعتمد على إشراك المواطنين واعتبار تلك المشاركة كأمر ضروري ومهم حتى تحقق البرامج والمشاريع التنموية هدفها من باب أن التنمية بالمواطن وله، وبالتالي فإن إشراك المواطن سيدفعه لتحمل المسؤولية والأعباء وبالتالي تقوية القدرات التنموية المحلية. إذن فالمقاربة التشاركية في مفهومها العام: "تشتمل على طرق تساعد في تحرر الجمعيات مبرزة المكاسب التصور والفهم للحصول على البرامج التطويرية المؤدية إلى التغييرات المستمرة، بحيث أن تطبيقها العقلاني سيؤدي إلى التكليف وقبول المسؤولية والإصلاحات المقترحة[1]"

وتستند أيضا المقاربة التشاركية على مجموعة من العوامل تقضي بالضرورة إشراك المواطن المحلي في العملية التنموية، بالشكل الذي يجعله مواطنا ايجابيا واجتماعيا في ذات الوقت، وعليه يمكن القول أن هذه المقاربة تخلق آليات جديدة يستطيع المواطن المحلي من

[1] – رضوان مجادي، "المقاربة التشاركية في الجماعات المحلية وأثرها على تنمية قطاع السياحة بالجزائر"، **مجلة تحولات**، العدد 1 (يناير 2019) ص 321.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

خلالها الانخراط في العملية التشاورية مع المجالس المحلية المنتخبة، والهدف منها إشراك وتدريب المواطن على تسيير الشأن العام المحلي وابتكار البدائل والسياسات واقتراح الحلول والمشاركة في صنع القرارات المحلية. ذلك بان هذه المقاربة تشكل فضاء حقيقيا لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي، ويمكن للمواطن من خلالها لاطلاع على القرارات الإدارية والصفقات العمومية التي تقرها المجالس المحلية، المتعلقة أساسا بتسيير الشؤون المحلية، والتي تمكنهم من إبداء آراءهم وطلب استشارات حول جدوى ومشروعية القرارات المتخذة على المستوى المحلي .[1]

– مقاربة الحوكمة المحلية:

برزت في السنوات الأخيرة الماضية توجهات عالمية تدعو إلى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التي تهمهم وتعميق أفكار الديمقراطية التشاركية المحلية، حيث ظهرت رؤى جديدة تؤكد على أهمية إدارة السكان المحليين لشؤونهم المختلفة، ومن خلال مجالس محلية منتخبة ومنظمات مجتمع مدني محلي فعالة، وقطاع خاص محلي تنافسي خاصة مع كثرة متطلبات المواطنين المحليين كما ونوعا والإلحاح في سرعة الاستجابة، حيث أصبح المواطن المحلي ينادي بتقديم خدمات تساوي حجم الضرائب التي يدفعها، وقد أدت هذه التغيرات التي طرأت على الصعيد المحلي إلى بروز ظواهر جديدة ومفاهيم حديثة على مستوى أداء الجماعات المحلية ومن بينها مقاربة الحوكمة المحلية .[2]

[1]– خالد بالجيلالي، "مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد4 العدد 02 (ماي 2019) ص 237.

[2]– عنترة مرزوق، "الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات"، **مجلة التراث**، المجلد8 ، العدد1، 2018، ص ص 214– 215.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

وتعبر الحوكمة المحلية عن نقل الأداء إلى المستويات المحلية من خلال وضع الضوابط التي تضمن حسن سير إدارة الجماعات المحلية من خلال مجالسها المنتخبة وبالشكل الذي يحافظ على مصالح المجتمع المحلي، ويحد من التصرفات غير السليمة للقائمين إدارة هذه الجماعات المحلية ومكافحة الفساد بشتى أنواعه على المستوى المحلي.[1]

– مقاربة التعاون اللامركزي:

يمثل التعاون اللامركزي مقاربة جديدة أو شكلا جديدا من أشكال التعاون الأفقي الذي يستمد خصائصه من مبدأ تجاوز الحدود الوطنية، كما تستهدف هذه المقاربة تقوية الإدارة المحلية وتعزيز قدراتها بعيدا عن إعانات ومساعدات الدولة، ومن ثم تحقيق استقلالية أكبر في التخطيط والتنفيذ لمشاريع التنمية المحلية، واستثمار موارد ومقدرات الإقليم المحلي من قبل الجماعات المحلية، مما يؤدي إلى تبادل الخبرات والمعارف، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مسار التنمية المحلية.

ويعرف التعاون اللامركزي بأنه "آلية لتطوير المبادرات الإقليمية للنمو على مستوى الهيئات الإقليمية، ويشير إلى قدرة التغيير الدولي الذي يجعل الهيئات الإقليمية قادرة على إبرام مبادرات شراكة أجنبية، يعزز هذا المدخل الاستقلالية الإقليمية الديمقراطية اللامركزية"، ويجسد التعاون اللامركزي فضاء قويا لخلق ثقة كبيرة من خلال التزامات كل جهة بمبادئ التشاور، الكفاءة، والحوار، فهي عبارة عن معيار للديمقراطية

[1] – عمر شريقي، "مؤشرات الحوكمة المحلية في تونس في ضوء الدستور الجديد لسنة" 2014 ، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، العدد 1، (2016)، ص 41.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

الإقليمية على مستوى التنمية المحلية المتميزة بالتكيف العالي مع احتياجات المواطنين المحليين بالنسبة للمبادرات المركزية[1] .

1–3 تعريف الخدمة العمومية :

الخدمة العمومية :هي كل الخدمات التي تقدم إلا في طار جماعي وعام، بحيث يتم توفيرها لجمهور المواطنين بشكل إلزامي من طرف الدولة، ووفق مبدأ المساواة التي ينص عنها القانون، كما أنها تستغل خارج قواعد السوق، بحيث تحمل الدولة على عاتقها مسؤولية توفيرها وتقديمها ومراقبتها.

والخدمة العمومية حسب وجهة نظر أخرى :الخدمة العمومية هي جوهر عمل الحكومة، والمتمثل في تقديم الخدمات العمومية لكافة أفراد الشعب ودون انتظارهم يطلبونها، وحتى في الحالات التي يكون المواطن ملزم بطلب الحصول على بعض الخدمات العمومية، فان من واجب أجهزة الدولة تقديمها له، ما دامت في حدود القانون

ويعرف القانون الإداري الفرنس ي الخدمة العمومية بأنها :تلك الخدمة التقليدية والفنية، والتي تزود بشكل عام بواسطة مؤسسة عامة وذلك استجابة لحاجة عامة، بحيث يتطلب توفيرها احترام القائمين على تسييرها مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف، بهدف تحقيق الصالح العام.

2: تطبيقات الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية

لا يمكن أن نتجاهل الانجازات التي تم تحقيقها من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية في مختلف القطاعات بصفة عامة وداخل الجماعات المحلية بصفة خاصة حيث أضفت

[1]– مفيدة بن لعبيدي، "دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية – التعاون اللامركزي الفرنسي نموذجا–، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد (15 جانفي) 2017: ص 111.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

على الإدارة نوع من الشفافية والقضاء على الروتين الوظيفي كما حسنت من نوعية وكمية الخدمات وارتقت بها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المحور

2–1 مشروع الجزائر الالكترونية 2009–2013:

واعتماد مفهوم الإدارة الالكترونية، كأداة لتطوير وإصلاح منظمات الخدمة العمومية، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت، ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني، الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986، وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية، وقد جاء الربط بين الجزائر وإيطاليا ضمن مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة شبكة معلوماتية في أفريقيا وتمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا[1]

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنه القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة، وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا رئيسيا لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، واستراتيجية الجزائر الإلكترونية تهدف إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم وتتمحور خطة هذه الاستراتيجية في 13 محورا كما يلي : [2]

[1]– إبراهيم بختي، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد01 ، جامعة ورقلة، 2002، ص 31.

[2]– **مشروع الجزائر الإلكترونية موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: www.mptic.dz**

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية :

2- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات

3- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

4- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:

5- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع والفائق السرعة:

6- تطوير الكفاءات البشرية

7- تدعيم البحث والتطوير والابتكار

8- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني

9- الإعلام والاتصال :

10- تثمين التعاون الدولي

11- آليات التقييم والمتابعة

12- إجراءات تنظيمية

13- الموارد المالية:

2–2–المشاريع المحققة من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية :

إن عصرنة وتطوير المرافق العمومية المحلية باعتبارها الأقرب للمواطن وذات الصلة المباشرة به تعتبر من أهم المبررات التي دفعت الحكومة الجزائرية إلى السعي إلى تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية، ولقد شكل هذا المبرر محورا

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

استراتيجيا باشرت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية تجسيده في إطار تنفيذ مخطط سياسة الحكومة في مجال الجماعات المحلية [1].

وتنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالشفافية والفعالية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرافق العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من التحصل على خدمة عمومية ذات جودة ونوعية [2].

وتحقيقا لذلك جسدت الوزارة الوصية العديد من الانجازات الرامية إلى عصرنة الجماعات المحلية ومرافقها أهم هذه الانجازات

1-مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية وجواز السفر وبطاقة التعريف الالكترونيين :[3]

– مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية

يتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالموطن الجزائري من عقود الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية، وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن، ليتمكن من حفظها أو

[1]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية، السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية على الموقع الالكتروني: www.interirur.gov.dz

[2] –www.interieur.gov.dz/index-php/ar

[3]– عامر هني ونور الدين دخان، **الحكومة الالكترونية والخدمة العمومية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد07، العدد 14، 2018، ص ص 554– 555.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

طباعتها وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، وتستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة، والسعي لتمديد العملية إلى كافة الوثائق وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010 وأصدرت شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني[1].

ولقد تم تعميم استخراجها على مستوى بلديات القطر الوطني بداية 2014 ، إذ يتسنى للمواطنين القاطنين في بلديات غير البلديات المولودين بها استخراج شهادة الميلاد الخاصة بهم من أي بلدية أخرى.

لقد عمد قطاع الداخلية مؤخرا إلى رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية من خلال إعداد ما يسمى بالسجل الوطني الرقمي للحالة المدنية وهذا من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 315/15[2] حيث من خلال هذا السجل يتم الفضاء على البيروقراطية والارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المحلية حيث عمدت الوزارة الداخلية إلى إعداد ما يسمى بشبكة الانترنيت التي تربط بينها وبين الجماعات المحلية وبين هذه الأخيرة فيما بينها .

– مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين:

[1]– إلياس شاهد وآخرون، **تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016، ص 113

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعمق بإصدار ونسخ وثائق الحالة –المدنية بطريقة الكترونية، ج ر، عدد 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثل في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها:

– قرار مؤرّخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 71 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.[1]

– قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق لـــ 26 ديسمبر 2012 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

كان يهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية.

من الناحية التطبيقية فقد أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الالكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة وأضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية والتي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات والدوائر، ويهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية.

[1] – جواز السفر البيومتري الالكتروني بوابة المواطن على الموقع الالكتروني:
http: //www.elmouwatin.dz

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

وفي ما يتعلق بجواز السفر الالكتروني البيومتري هو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا، ويكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين، والجديد فيه أنه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت وإرسالها عن طريق البريد الالكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الالكتروني وتعميم استعمال الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية.

2– مشروع المواطن الالكتروني وإنشاء موقع خاص بالوزارة داخلية والجماعات المحلية :[1]

– مشروع المواطن الالكتروني:

ومن تطبيقات الحكومة الجزائرية للإدارة الإلكترونية إطلاق وزارة الداخلية لمشروع المواطن الإلكتروني [2] في أواخر سنة2013 ، ومفاد هذا المشروع اختصار أرشيف المواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، فمن خلال هذا الرقم يمكن للمواطن استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني بالبلدية، وهذا ما يخفف معاناة المواطنين الجزائريين من استخراج الوثائق التي طالما كانت هاجسا أمامهم.

[1]– نوفيل حديد، حنان كريبط، **الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية، دراسة تقييمية للخدمات الالكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية**، المؤسسة، العدد 06، 2017، ص ص 128، 129، 130.

[2]– العربي بوعمامة، رقاد حليمة، **الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية، رهانات ترشيد الخدمة العمومية**، بمجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة، الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 43.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

بالإضافة إلى وضع رقم وطني لكل جزائري وجزائرية يحل محل كل الوثائق الإدارية المتعلقة باستصدار رخصة السياقة وجواز السفر وغيرها، والاكتفاء ببطاقة التعريف الوطنية التي ستكون بطاقة رقمية مدة صلاحيتها مدى الحياة، ويعد هذا الإجراء خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية[1]، والمجتمع الإلكتروني الذي سيخلص المواطنين من عناء التنقل اليومي إلى مصالح البلدية والدائرة من أجل استخراج الوثائق الإدارية، وهذا الرقم سيكون عبارة عن مفتاح سري لاستخراج مختلف الوثائق، وسيتضمن مشروع رقمنة المواطن الاعتماد الكلي على بطاقة التعريف البيومترية بدل الدفتر العائلي، بالإضافة إلى تقليص ملفات استخراج رخصة السياقة وجواز السفر دون اللجوء إلى التحقيقات الأمنية، مما يمكن المواطن من استخراج جواز السفر في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام[2].

لم يعد يكتفي موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتوفير خدمات إعلامية فقط، بل تعداها ليشمل حق الخدمات التفاعلية والمعاملاتية، هذا الموقع الذي تم إنشاؤه في سنة 2008 والذي كان يوفر للمواطنين ولمختلف المهتمين بخدمات قطاع الداخلية والجماعات المحلية معلومات عنها وعن مختلف الوثائق والإجراءات الواجب إتباعها للحصول على خدمة ما، أصبح الان يوفر للمواطنين عدة خدمات إلكترونية تتنوع بين خدمات تفاعلية وأخرى معاملاتية، حيث قامت الوزارة الوصية بإصدار نسخة جديدة من الموقع الإلكتروني في 02 جوان 2016 ليكتسي بهذا حلة جديدة أكثر ديناميكية وأغنى

[1]– بوعمامة العربي، رقاد حليمة، نفس المرجع .

[2]– حوام بلقاسم: **رقم لكل مواطن مدى الحياة انطلاق مشروع "المواطن الإلكتروني في الجزائر متوفر على الموقع الالكتروني التالي:**
http: //www.echoroukonline.com/ara/articles/183920.html

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

محتوى من حيث المحتوى، وحسب سبر الآراء الذي وضعته الوزارة على الموقع لاستقصاء أراء زوار الموقع حول النسخة الجديدة له فإنه حتى تاريخ 2017/03/25 61.60% من زوار الموقع يجدون النسخة الجديدة للموقع جيدة 30.80% من زوار الموقع يجدون النسخة الجديدة للموقع متوسطة 7.60% من زوار الموقع ليس لديهم رأي بخصوص الموضوع وبالنسبة للخدمات الإلكترونية التي يوفرها الموقع الإلكتروني للوزارة نذكر **الخدمات الإعلامية، الخدمات التفاعلية والخدمات المعاملاتية.**

3: أثار المترتبة عن تطبيق الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية على الإدارة والخدمة:

يمكن تصنيف هذه الآثار إلى:

مما لا شك فيه إن الانتقال من إدارة محلية تقليدية تعتمد في أداء عملها وفي تقديم خدماتها بطرق تقليدية إلى إدارة محلية الالكترونية له الأثر الكبير على نوعية الخدمة المحلية وكميتها وكيفية أداء وظائفها وعليه من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم الآثار المترتبة عن تطبيق الإدارة الالكترونية على داخل منظومة الجماعات المحلية[1]:

3–1– الآثار المتعلقة بالممارسة

– من حيث الدقة والتكاليف:

إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في علميات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات هذا من ناحية الدقة أما من ناحية التكاليف فإذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج

[1]– سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 05، 2018، ص 72.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

لمشاريع مالية معتبره بهدف دفع عملية التحول فإن انتهاج نموذج الإدارة الإلكترونية سيوفر لي الجهد والوقت والمال.[1]

– من حيث تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية :

أمام الحاجة لتحديث والعصرنة الإدارية عملت وزارة الداخلية والجماعات لمحلية على إدخال تكنولوجيات المعلومات داخل مصالحها وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.

إن وجد الشفافية داخل المنظمات الالكترونية تعني في مجملها عن وجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات كما تقلل الإدارة الالكترونية من معوقات اتخاذ القرارات وهذا عن طريق توفير قاعدة للبيانات وربطها بمراكز اتخاذ القرارات وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.

كما يضفي تطبيق الإدارة الالكترونية مرونة على التنظيم الإداري ويوفر الخدمات بشكل مباشر كما تسمح برقمنة جميع الوثائق وتسهيل الحصول على الخدمة المطلوبة .[2]

3–2– الآثار المترتبة في مختلف المجالات:[3]

[1]– سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، المرجع السابق، ص 72.

[2]– نفس المرجع

[3]– ناصف محمد، قداوي عبد القادر، **أهمية الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الالكترونية**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2018، ص

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

–آثار سياسية واجتماعية :تتمثل هذه الآثار في مجمل الانعكاسات المتوقع حدوثها نتيجة لاستخدام أساليب الإدارة الإلكترونية، من خلال ضمان الإدارة الإلكترونية فرصا متكافئة لكافة المعنيين بخدماتها من حيث إتاحة المعلومات أو تقديم الخدمات الفعلية، إضافة إلى كونها تضمن مبدأ المشاركة في الحياة السياسية من قبل كافة المواطنين، كما طرحت أسئلة كثيرة حول أمن المعلومات الشخصية والمؤسسية عند التحدث على مختلف نتائج الإدارة الإلكترونية.

–آثار اقتصادية ومالية: إن توسيع قاعدة المستخدمين لشبكات المعلومات والخدمات قد يساعد في خفض تكلفتها الثابتة على المدى البعيد، وتحتاج لدعم من لا يملكون المهارات، التعليم، الثقافة والمال اللازم لشراء الخدمات الإلكترونية، وبذلك تكون التكلفة عالية على المدى القصير بالإضافة لشراء التكنولوجيا وأمن المعلومات واستكمال البنية التحتية وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية للدولة تتطلب المساعدة في سد هذه الثغرة.

–آثار إدارية وتنظيمية: وتشمل هذه الآثار تغيرات جذرية في مفاهيم الإدارة ونظرياتها أي البعد الأكاديمي كما تشمل تغيرات كبيرة في الجوانب الهيكلية، التنظيمية، البشرية، الإجرائية والتشريعية أي البعد العملي للإدارة، وهذا يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الحكومي من إلغاء ودمج وإنشاء بما يكفل تفعيلا للتوجه نحو إدارة إلكترونية تتميز بالكفاءة، والفعالية، سرعة الاستجابة، والمشاركة والمسئولية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

– **آثار تكنولوجية:** يؤدي التحول إلى الحكومات الإلكترونية إلى زيادة الطلب الكلي على المنتجات التكنولوجية ببعديها المادي والمعرفي المتكاملين، كما يشكل ذلك تحدياً إضافياً لمنتجي التكنولوجيا لإحداث مزيد من التطوير وتوسيع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الكمية والنوعية المتزايدة في هذا المجال، ويشمل ذلك التوسع في البرامج الأكاديمية بكافة أنواعها بحيث تتلاءم نوعية مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التحول الإلكتروني وحاجات سوق العمل.

4– خلاصة وتوصيات:

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة الالكترونية هو ليس بالتحول السهل الذي يكون على وتيرة واحدة وأو متسارعة بل يتطلب مجهودات كبيرة يمكن حصرها في الموارد البشرية المؤهلة المبالغ المالية اللازمة والوسائل التكنولوجية المتطورة حتى يمكن القول إننا جنينا ثمار هذا التطور أو هذا التحول.

لقد حصدت الجزائر كسابقاتها من الدول نصيبها من هذا التطور فأدخلت التكنولوجيات الحديثة في قطاعات عديدة مثل قطاع العدالة، البريد والمواصلات، التربية والتعليم، الضمان الاجتماعي ....و هذا جله للتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن بالكم والكيف، كما عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تطوير وحداتها المحلية وهذا من خلال عصرنة مصالحها من اجل تسهيل الحصول على الخدمات من قبل المواطن دون عناء وحصيلة الانجازات تثبت ذلك.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

لا يمكن القول إن هذا المشروع لم يواجه العديد من الصعوبات والعراقيل التي أدت إلى تباطأ في تحقيقه على ارض الواقع وهذا ما يتطلب:

– إصلاح واقعي ملموس بكل جوانبه وبكل ما تم الإعلان عنه ولا يبقى مجرد أقوال وتأملات أو تصريحات

– يجب أن يكون هذا الإصلاح متوافق مع البيئة التي تنشط داخلها الجماعات المحلية اي نابع من محيطها وليس مستورد من غيرها.

– استحداث أساليب العمل الإدارية التقليدية من اجل الارتقاء بخدماتها وتبسيط وظائفها وتسهيلها.

– محاولة إيجاد حلول للعوائق والتحديات التي تواجه منظومة الجماعات المحلية من اجل تسهيل، تسريع وتحقيق نجاح للبرامج الإصلاح .

– استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية.

– دراسة التجارب الناجحة للدول، التي سبقتنا في هذا المجال بغية تبادل الخبرات للربح الوقت والاستفادة منهم في هذا المجال.

5– قائمة المراجع :

5–1 المجـــالات:

1– إلياس شاهد وآخرون، **تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر،** المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

2- العربي بوعمامة، رقاد حليمة، **الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية، رهانات ترشيد الخدمة العمومية**، بمجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة، الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014.

3- إبراهيم بختي، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد01 ، 2002 .

4- أحمد سويقات، **الجماعات الإقليمية ووحدة إقليم الدولة في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 14، جانفي 2016.

5- بوحميدة عطاء الله، **معالجة اللامركزية الإدارية في التشريع والتنظيم**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 01، 2005.

6- بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 10، 2010.

8- عامر هني ونور الدين دخان، **الحكومة الالكترونية والخدمة العمومية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد07، العدد 14، 2018.

9- نوفيل حديد، حنان كريبط، **الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية، دراسة تقييمية للخدمات الالكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية**، المؤسسة، العدد 06، 2017.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204

المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

10- ناصف محمد، قداوي عبد القادر، **أهمية الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الالكترونية**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2018 .

11- لخضر مرغاد، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (07)، فيفري 2005.

12- رضوان مجادي، "**المقاربة التشاركية في الجماعات المحلية وأثرها على تنمية قطاع السياحة بالجزائر**"، مجلة تحولات، العدد 1 (يناير 2019)

13- خالد بالجيلالي، "**مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية**"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد4 ، العدد 02 (ماي 2019) .

14- عنترة مرزوق، "**الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات**"، مجلة التراث، المجلد8 ، العدد1، 2018.

15- عمر شريقي، "**مؤشرات الحوكمة المحلية في تونس في ضوء الدستور الجديد لسنة 2014**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 1، (2016).

16- مفيدة بن لعبيدي، "**دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية – التعاون اللامركزي الفرنسي نموذجا–**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (15 جانفي) 2017 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

17– سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 05، 2018.

5–2–الكتب :

18– عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، **جسور للنشر والتوزيع**، 2012، ص 106

19– محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، **عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع**، 2004، ص 149 .

20– محمد محمود المكاوي : **الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر والقانون، بدون بلد النشر، 2011، ص 19

21– محمد سمير احمد، الإدارة الالكترونية، عمان: دار المسيرة للنشر، 2009، ص43.

22–رفعت أحمد السبع، **علم الإدارة العامة والإدارة العامة**، ترجمة كمال دسوقي، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 70.

23– بوجمعة بوعزاوي، التنظيم الإداري (**الإدارة المركزية للدولة، الجماعات الترابية**)، (المملكة المغربية، الرباط :دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013)، ص 77.

24– أسامة خيري، ***الإدارة العامة***، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)

عبد الحميد قرفي، **الإدارة الجزائري مقارنة سيسيولوجية**، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2001)، ص79 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

25- Agathe Van Long, **Dictionnaire de droit administratif**, dalloz,3eme edition, 2003, p 32.

5–3 النصوص القانونية :

26– المرسوم التنفيذي رقم 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعمق بإصدار ونسخ وثائق الحالة– المدنية بطريقة الكترونية، ج ر، عدد 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

27– القانون رقم 16–01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـــ 06 مارس 2016 يتضمن تعديل الدستور الجريدة الرسمية، العدد 14.

28– القانون رقم 04/15المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعمق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج ر، عدد 06.

5–4 المذكرات والملتقيات :

29–Hammdaoui smail, les ressources fiscales des collectivités locales, mémoire de fin d'études ledf, 1986.

30–Riadh, Bouriche, "Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance ",participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine- Algérie, organisé les 18/19 avril 2009.

5–6 المواقع الالكترونية :

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1151–1178 تاريخ النشر: 27–06–2021

31– **مشروع الجزائر الإلكترونية موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال** : www.mptic.dz

32– وزارة الداخلية والجماعات المحلية، السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية على الموقع الالكتروني: www.interirur.gov.dz

33 –www.interieur.gov.dz/index-php/ar

34– حوام بلقاسم :**رقم لكل مواطن مدى الحياة انطلاق مشروع "المواطن الإلكتروني في الجزائر متوفر على الموقع الالكتروني التالي:**

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/183920.html

35– جواز السفر البيومتري الالكتروني بوابة المواطن على الموقع الالكتروني: http://www.elmouwatin.dz